

## تأثر السيولة المالية في المؤسسات المصرفية بـ "جائحة كورونا"

أ.م. د حاتم غائب سعيد  
جامعة الفلوجة- كلية القانون

[dr.hatemsaid700@uofallujah.edu.iq](mailto:dr.hatemsaid700@uofallujah.edu.iq)

م. م زينب فاضل محمد  
جامعة الأمام جعفر الصادق(ع) فرع كركوك

[wrdtalzy@gmail.com](mailto:wrdtalzy@gmail.com)

## مستخلص

تحتاج المؤسسات المصرفية إلى السيولة المالية لمواجهة احتياجات العملاء النقدية والوفاء بالتزاماته تجاه الغير، وتنفيذ الضمانات المالية التي سبق وان قدموها لعملائهم، وبما ان الظروف الخارجية غير المتوقعة المتمثلة بـ "جائحة كورونا" أثرت بشكل مباشر على المؤسسات المصرفية وادت الى انهيار الثقة المالية مع بعض المؤسسات المصرفية، الأمر الذي أدى بالعملاء إلى سحب ودائعهم المالية فيها خوفاً من تفاقم اللازمة وعجز المصارف عن الوفاء بالتزاماته تجاههم.

**key words: Impact – financial liquidity – economy – banks – Corona pandemic**

## Abstract

Banking institutions need financial liquidity to meet customers 'cash needs and fulfill their obligations towards others, and implement financial guarantees that they previously provided to their clients, and since the unexpected external circumstances of the " Corona pandemic "directly affected banking institutions and led to the collapse of financial confidence with some institutions Banking, which led customers to withdraw their financial deposits in them for fear of the exacerbation of the crisis and the inability of banks to fulfill their obligations towards them.

## مقدمة

### أولاً- أهمية الموضوع

ان استمرار انتشار وباء كورونا (COVID 19) تسبب في أزمة اقتصادية عالمية القت بظلالها على اقتصاديات الدول بشكل عام، ودخل في حالة من الركود والانكماش المفاجئ، وتوقفت اغلب الأنشطة الاقتصادية والتجارية والصناعية، ومنها المؤسسات المصرفية التي أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها العقدية مع عملائها، وما نتج عنه من تدهور في الأنظمة العقدية بين الأطراف المتعاقدة والتي تكون المصارف احد أطرافها، مما أدى إلى المساس بسمعة هذه المؤسسات واللجوء للقضاء للبت في النزاعات فيما بينهم، وقد تتعرض إلى تطبيق نظام الإفلاس عليها، كون السيولة المالية تمثل المحور الأساسي للتنمية الاقتصادية ولأي نشاط تجاري وصناعي وتساهم في دعم الاستثمار المحلي والأجنبي وتمويل المشاريع الاقتصادية الكبيرة والصغيرة، وان نضوب السيولة المالية في المؤسسات المصرفية يؤدي إلى أغلاقها.

### ثانياً- إشكالية البحث

تكمن إشكالية البحث في استمرار تفشي جائحة كورونا مع تباطؤ الإجراءات الاقتصادية الحكومية لوقف التراجع الاقتصادي وانخفاض السيولة المالية في المؤسسات المصرفية في الوقت الذي تكون فيه السيولة المالية ضرورية لمواجهة هذه الجائحة، ومدى إمكانية المصارف في وضع معالجات تؤدي إلى رفع السيولة وإمكانية تقديم الخدمات المصرفية التجارية بشكل مبسط كتشجيع الادخار وخفض أسعار الفائدة وتقليل تكلفة الاقتراض لغرض المحافظة على السيولة النقدية لديها.

### ثالثاً- أهداف البحث

يهدف البحث إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- 1- التعريف بالسيولة المالية وأنواعها وعناصرها .
- 2- اثر جائحة كورونا على المؤسسات المصرفية.
- 3- الوقوف على اهم المعالجات والحلول القانونية والاقتصادية لتفادي الأزمة .

## رابعاً- منهجية البحث

لغرض معالجة إشكالية البحث وتحقيق أهدافه فقد اعتمدنا المنهج التحليلي من خلال تحليل المادة العلمية وبيان رأينا فيها.

## خامساً-خطة البحث

بغية الإلمام بالموضوع من جانبه القانوني والاقتصادي فقد ارتأينا إلى تقسيم خطة البحث كما يأتي:

المبحث الأول: التعريف بالسيولة المالية والمؤسسات المصرفية وجائحة كورونا وأنواعها

المطلب الأول: التعريف بالسيولة المالية والمؤسسات المصرفية وجائحة كورونا

المطلب الثاني: أنواع السيولة المالية

المبحث الثاني: آثار جائحة كورونا على السيولة المالية وسبل المعالجة

المطلب الأول: آثار جائحة كورونا على السيولة المالية في المؤسسات المصرفية

المطلب الثاني: التصدي الاقتصادي لاهتزاز السيولة المالية

الخاتمة

## المبحث الأول

### التعريف بالسيولة المالية والمؤسسات المصرفية وجائحة كورونا وأنواعها

يُعد مستوى السيولة المالية من الأمور الهامة في المؤسسات المصرفية كونها تخلق التوازن بين إشباع رغبات العملاء من جهة وتحقيق الربح لدى المصرف من جهة ثانية، إذ ان انخفاض السيولة في المؤسسات المصرفية يعرضها إلى فقدان الثقة المالية فيها ويهدم استقرار النظام المصرفي ويزعزع المركز المالي لها، كما ان زيادة السيولة المالية لها آثار سلبية تتمثل في عدم قدرة المؤسسات المصرفية في المساهمة في التنمية الاقتصادية للدولة أو استثمار أمواله في تقديم الخدمات المصرفية المتنوعة، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله في المطلبين الآتيين:

### المطلب الأول

#### التعريف بالسيولة المالية والمؤسسات المصرفية وجائحة كورونا

تُعد السيولة صمام الأمان والضمان للمؤسسات المصرفية، فهي التي تحدد مركزه المالي، وللسيولة تعاريف ومفاهيم حسب استعمالاتها فقد يقصد منها النقود أو القدرة على توفيرها، ولغرض الإحاطة بالسيولة المالية سوف نعرفها وكما يأتي:

أولاً- **التعريف اللغوي للسيولة:** السيولة من السيل، وسال الماء سيلاً وسيلاناً، وقال تعالى ﴿...وَأَسْأَلْنَا لَهُ عَيْنَ الْقَظْرِ...﴾<sup>(1)</sup>، وسالت عليه الخيل أي جرت من كل صوب وتدفقت، والسيل هو الماء الكثير السائل وجمعه سيول، وسيولة الدم جريانه<sup>(2)</sup>، وسيولة الأوراق النقدية وجودها بكثرة، وأسأل جعل الشيء في حالة سيولة<sup>(3)</sup>.

ثانياً- **التعريف الفقهي للسيولة:** هي جميع التدفقات والأرصدة النقدية المتاحة للمؤسسات المصرفية والتي تحدد قدرتها في مواجه الظروف المفاجئة الطارئة التي تتطلب المزيد من الأموال لمواجهة المصرف في التزاماته التعاقدية مع الغير أو مع البنك المركزي ذاته، وتمثل احد العوامل

(1) سورة سبأ ، الآية 12.

(2) محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة(سيل) .

(3) مجدي ناقد الاسيوطي، معاجم المصطلحات المصرفية والمالية" انكليزي-فرنسي-عربي" مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة، 1988، ص376.

الرئيسية في زيادة قدرة المؤسسة المصرفية في الحصول على الودائع من العملاء واستقطاب المدخرات<sup>(4)</sup>.

وتُعرف السيولة النقدية على أنها " قدرة الوحدة الاقتصادية على توفير النقد الملائم للوفاء بالالتزامات قصيرة الأجل واقتناص الفرص الطارئة بالكم والوقت والعبء المناسبين من خلال التخطيط الجيد للتدفقات النقدية "<sup>(5)</sup>

وتُعرف السيولة النقدية هو توافر النقود الكافية لمواجهة الالتزامات الواقعة على عاتق المؤسسات المصرفية كالنقود والودائع<sup>(6)</sup>.

### ثالثاً-التعريف الاقتصادي للسيولة المالية:

أما من وجهة النظر الاقتصادية فان السيولة تعبر عن قدرة المنشأة على الدفع أو جعل أصول المنشأة بشكل سائل من اجل تغطية الالتزامات خلال فترة قصيرة الأجل، وتوفير أصول وموجودات كافية لمواجهة الالتزامات الواقعة على عاتق المنشأة<sup>(7)</sup>.

رابعاً- المفهوم القانوني للسيولة: كلمة سيولة في القوانين تعني النقود التي يمكن تحويلها الى أصول مع بيان العائد من هذا التحول والسيولة<sup>(8)</sup>.

والسيولة ( Liquidity ) هي مقياس لمدى امتلاك المؤسسات المصرفية للأموال، او الأموال التي يمكن تحويلها بصورة فورية إلى نقود لغرض الوفاء بالالتزامات السريعة وقصيرة الأجل، وتُعد

(4) احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار، الاقتصاد النقدي المصري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص250.

(5) عبدالرحيم محمد عبدالرحيم، السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة افريقيا العالمية، 2018، ص21.

(6) عتروس صونيا، أدوات ادارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015 ، ص3.

(7) عبدالحמיד طلعت اسعد، إدارة البنوك التجارية واستراتيجية التطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991، ص51.

(8) رمضان احمد محمد الروبي، مشكلة نقص السيولة بين القانون الوضعي والشريعة الاسلامية، دار آمون للطباعة والنشر، القاهرة، 2002، ص15.

هذه الممتلكات من ضمن السيولة في حالة إمكانية تبادلها بسرعة وباقل التكاليف، وتُعد العملات من الممتلكات السائلة أما السلع الاستهلاكية والعقارات من الممتلكات غير السائلة<sup>(9)</sup>.

ونرى بان السيولة النقدية هي قدرة المؤسسة المصرفية على مواجهة طلبات العملاء العادية والمفاجئة من الودائع، ومواجهة القروض في مواعيدها المحددة لغرض تحقيق التوازن بين مصلحة المصرف وإشباع حاجات العملاء، ولتحقيق هذه الغاية تعمل المؤسسات المصرفية على الاحتفاظ بحد ادنى من السيولة بخزينة المصرف أو بخزينة البنك المركزي أو المصارف ويتدخل القانون والسلطات النقدية بتحديد السيولة النقدية التي يجب ان تتوافر كاحتياطي لمواجهة الحالات الطارئة كجائحة كورونا مثلاً.

### المطلب الثاني

#### أنواع السيولة المالية

للسيولة أنواع مختلفة وهذا ما نتناوله بالنقاط الآتية:

أولاً- السيولة حسب نسبتها: تُقسم السيولة حسب تنسيبها إلى ما يأتي:

- 1- سيولة الأفراد: وهي السيولة التي تنسب للأفراد فتسمى سيولة الأفراد.
- 2- سيولة المؤسسات: وهي السيولة التي تنسب إلى المؤسسات.
- 3- سيولة الدولة: وهي السيولة التي تنسب للدولة وتسمى بـ "السيولة الدولية" او "سيولة الدولة" والتي تتمثل بقدرة الدولة على توفير النقود لغرض الوفاء بالتزاماتها مع الدول الأخرى<sup>(10)</sup>.

وتستخدم المؤسسات المصرفية نسبة السيولة المالية للاطلاع على المركز المالي لها باستمرار وهذه النسب هي كما يأتي:

- أ- النسبة الحالية : وتتضمن موجودات الشركة الحالية مقسمة على مصاريفها، ومن خلالها تحدد فيما اذا كانت الشركة قادرة على سداد جميع التزاماتها قصيرة الأجل من خلال بيع أموالها والحصول على السيولة النقدية.

<sup>(9)</sup> هديل تيسير شراري، ما معنى السيولة في الاقتصاد، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، وآخر زيارة في 20/6/2020،

<https://mawdoo3.com/>

<sup>(10)</sup> علي سيد اسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الاسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، د.س.ن، ص30.

ب- النسبة السريعة: وتتضمن الأسهم والأموال النقدية والحسابات المستحقة.  
ت- نسبة النقد، التي تستخدمها المؤسسات المصرفية في تسديد التزاماتها<sup>(11)</sup>.

ثانياً- السيولة حسب أهمية استخدامها: تقسم السيولة حسب درجة أهمية التعامل بها إلى الأنواع الآتية:

1- السيولة الأولية: وهي العملات المتوفرة للمؤسسة المصرفية وتتمثل في النقد الحاضر والذي يُعد خط الدفاع الأول للمؤسسة التجارية، وهو كل ما يوجد في الخزينة من أوراق نقدية وقانونية وعملات اجنبيه ووداع أجنبية "الحساب الجاري"، وهي نقود عالية الجودة ويرمز لها بـ (M1)، والتي يمكن للمصرف استعمالها في عمليات الإقراض ومواجهة العملاء في طلبات السحب اليومية للمصرف<sup>(12)</sup>.

2- السيولة الثانية: والتي تتمثل في الموجودات غير السائلة في الوقت الحالي " الودائع الآجلة" لدى المؤسسة المصرفية وودائع صندوق التوفير والشيكات السياحية، لأنها قابلة للتحويل للسيولة المطلقة بعد القيام ببعض الإجراءات عليها، مثل أدونات الخزنة- الأوراق الحكومية قصيرة الأجل- وتضم الأصول شبه النقدية كالشيكات السياحية وودائع صندوق التوفير والقروض القابلة للاستدعاء بحدود مدة لا تزيد عن يومين من تاريخ الطلب مثل القروض التي تمنحها المؤسسات المصرفية لآحد بيوت الخصم، كما تشمل الأوراق المالية الحكومية كالسندات التي تُعد من قبيل الأصول قصيرة الأجل والتي يمكن خصمها بسهولة من البنك المركزي، كما تشمل الأوراق التجارية التي تمثل التزام معين على طرف ما لصالح طرف آخر " المستفيد" خلال مدة معينة والتي يتنازل عنها الطرف الأخير لصالح المصرف ويرمز لها بـ (M2)<sup>(13)</sup>.

3- السيولة الثالثة: وهي الودائع الحكومية لدى المؤسسات المصرفية وتضم الموجودات<sup>(14)</sup> المالية التي تكون آجالها استحقاقها بعيدة، كالأسهم والسندات بعيدة الأجل ويرمز لها بـ (M3)، ويحتاج تحويلها إلى سيولة من الدرجة الأولى إلى الوقت والجهد وتعرض

<sup>(11)</sup> هديل تيسير شراري، مصدر سابق، <https://mawdoo3.com/>

<sup>(12)</sup> محمود يونس عبدالمنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، د س ن، ص 170.

<sup>(13)</sup> مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والبنكي، الدار الجامعية، مصر، 1985، ص 211.

<sup>(14)</sup> د. الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، مؤلف منشور على الموقع الإلكتروني، وآخر زيارة في

لتقلبات أسعار الصرف، وتحتمل المؤسسات المصرفية خسائر كبيرة في حالة محاولة بيعها قبل حلول آجالها لارتفاع أسعار الفائدة<sup>(15)</sup>.

ثالثاً- السيولة حسب مدتها: تقسم السيولة حسب مدتها إلى الأقسام الآتية:

1- السيولة الباردة (Cold money): وهي السيولة التي تزيد مدتها عن (90) يوم فاكثر

وتتمثل بسيولة المستثمرين في الاستثمارات طويلة الأجل، اذ تدخل فيها الصناديق الاستثمارية للحكومة والبنوك الرئيسية وكبار رجال الأعمال وتتمثل في حالتين:

الحالة الأولى: سيولة البيع المنظم على المدى الطويل، ويعبر عنها بالتصحيح القوي أو المتوسط أو انهيار في الأسواق.

الحالة الثانية: سيولة داعمة للبيع المنظم طويل المدى، ويعبر عنها بعد تصحيح متوسط أو قوي أو انهيار في السوق<sup>(16)</sup>.

2- السيولة الدافئة (Worm money) : وهي مقدار متوسط السيولة من (30-60) يوم

وهي سيولة المستثمرين في المشاريع قصيرة الأجل، وقد ينتقل هذا النوع من السيولة إلى سيولة ساخنة في حالة سيولة بيع أو صرف، اذ يُعبر عنها بسيولة جني الأرباح أو حالة سيولة شراء منظم التي تمثل الارتفاع التدريجي في مقدار السيولة الساخنة.

3- السيولة الساخنة (Hot money): وهي مقدار متوسط السيولة لثلاثة أيام والتي تعبر عن سيولة المضاربين<sup>(17)</sup>.

رابعاً-أنواع السيولة حسب وجودها: تقسم السيولة حسب وجودها في المؤسسات المصرفية إلى ما يأتي:

1- السيولة الحاضرة: تتمثل في الأرصدة الحاضرة "تحت اليد" في خزائن المصرف أو مودعة

لدى البنك المركزي والتي تشمل السيولة النقدية بالعملة المحلية والأجنبية، الودائع لدى البنك المركزي وكذلك المصارف الأخرى والشيكات تحت التحصيل أي مستحقة الوفاء.

(15) فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976، ص143.

(16) د. الأخضر أبو علاء عزي، مصدر سابق. [Book5.google.id](http://Book5.google.id).

(17) حسن مسعود، شركات تحفظ بسيولة دافئة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، وأخر زيارة بتاريخ 2020 /6/20



2- السيولة الاحتياطية: وتسمى شبه النقدية تُمثل الاحتياطيات الثانوية لدى المؤسسات المصرفية كأذونات الخزنة التي يمكن إعادة خصمها بسهولة لدى البنك المركزي لقصر اجل استحقاقها وإمكانية التصرف السريع بها كالبيع والرهن وخصوصاً اذا كانت حكومية(18).

والزم البنك المركزي العراقي المؤسسات المصرفية الاحتفاظ بالاحتياطي على شكل أرصدة نقدية أو ودائع لدى البنك المركزي العراقي، وتم الاحتفاظ بهذا الاحتياطي في حده الأدنى المنصوص عليه والتي يُحسب كمتوسط مستويات الاحتياطي، ولا يسمح للمصارف في أي وقت القيام بعمليات السحب على المكشوف على حسابات الاحتياطي، اذ يجب ان تحتفظ المصارف بالمستويات نفسها من متطلبات الاحتياطي المحدد لكل فئة من فئات الخصوم (19).

### المبحث الثاني

#### آثار جائحة كورونا على السيولة المالية وسبل المعالجة

يُعد انتشار فايروس كورونا من اصعب التحديات الحالية على المؤسسات المصرفية ، فجانبا الخسائر البشرية الفادحة والارتفاع المتزايد في عدد الإصابات والوفيات فان الانتشار الواسع والسريع للفيروس(20) كان له العديد من الانعكاسات السلبية على السيولة النقدية في المؤسسات المصرفية، لذا لجأت المصارف إلى البحث عن التصدي الاقتصادي، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالمطلبين الآتيين:

(18) فؤاد هاشم عوض، مصدر سابق، ص144.

(19) المادة(1/29) من قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.

(20) world Health organization. Corona virus disease(2019) , (COV ID-19) situation Report 5q. Mar19th, 2020,(accessed on March 21 st 2020) [http://www.who-in-situation-reports/20200319-sitrep5q\\_covid\\_19](http://www.who-in-situation-reports/20200319-sitrep5q_covid_19).

## المطلب الأول

### آثار جائحة كورونا على السيولة المالية في المؤسسات المصرفية

ان السيولة المالية هي المحرك الأساسي للمؤسسات المصرفية وقطب الرحى في النشاطات الاقتصادية، وتُعد العمود الفقري للمشاريع الاستثمارية والتنموية، وفي ظل انتشار " جائحة كورونا" فموضوع توفر السيولة المالية من اهم الموضوعات التي أولاها الاقتصاديين والقانونيين العناية الكبيرة، اذ اقلت هذه الأزمة بضلالها السلبية على المؤسسات المصرفية متمثلة بنقص السيولة وتعرض كثير من المؤسسات إلى الانهيار وعدم القدرة بالوفاء بالتزاماتها تجاه العملاء، وقد برزت مشكلة السيولة بصورة كبيرة بسبب وباء كورونا بشكل خطير وادت إلى تداعيات عديدة وكما يأتي:

- 1- **ضعف تمويل المشروعات:** أثرت جائحة كورونا على المؤسسات المصرفية من خلال عدم قدرتها على مقابلة مسحوبات العملاء المفاجئة وعدم قدرة المصارف إلى تمويل المشاريع الاستثمارية تحت الأتشاء في المواعيد المتفق عليها، فالمشاريع الاستثمارية طويلة الأجل تكون كبيرة العائد وفي الوقت نفسه عرضة للمخاطر التجارية.
- 2- **ضياح فرص الأرباح:** انعكست جائحة كورونا على السيولة النقدية للمؤسسات المصرفية مما أدى إلى ضياح فرص كبيرة للأرباح وانخفاض القوة الشرائية وأثبتت عدم قدرة المصارف على الإدارة الناجحة والتي تؤدي إلى انخفاض الأرباح مما انعكس سلباً وساء إلى سمعة المصرف.
- 3- **فقدان العملاء:** تُعد السيولة المالية وتوافرها المستمر من المواضيع الهامة لدى العملاء والمصارف على السواء، وان عدم توافرها أو تعثر تقديمها يؤدي إلى خسران المؤسسات المصرفية لعملائهم وعدم جذب عملاء جدد<sup>(21)</sup>.
- 4- **فقدان المركز المالي للمؤسسات المصرفية:** ان الأثر الذي يواجه المؤسسات المصرفية والتي لها علاقة مباشرة بالسيولة يتمثل في فقدانها للمركز المالي أو ما يُطلق عليه (يسار البنك)، مع وجود احتمال ارتفاع أسعار الفائدة أو الإقراض بدون ضمانات كافية مما يؤدي إلى صعوبة تحصيل القرض والتعرض إلى لخطر عدم السداد ويؤدي إلى ضعف المركز المالي للمصرف<sup>(22)</sup>.

(21) سوران سمير ديب، إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012، ص40.

(22) صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، بيروت، 1983، ص122.

5- العسر المالي وضعف السيولة "أزمة السيولة"<sup>(23)</sup>: أثرت جائحة كورونا على المؤسسات المصرفية حتى أصبحت عاجزة عن الوفاء بالتزاماتها تجاه عملائها من خلال الطلبات الكبيرة من قبل المودعين التي جلبت المتاعب للمصارف وتدهور قيمة أصوله، حتى أصبح راس المال المتوفر لديها لا يكفي لمواجهة التزاماتها تجاه العملاء مما أدت إلى فشلها في مواجهة منافسيها مما تضطر إلى تصفية أصولها وبيعها لمصارف أخرى، كما ان "جائحة كورونا" أدت إلى ضعف السيولة النقدية تمثلت في عدم قدرة المؤسسات المصرفية على تلبية طلبات السحب النقدي الفوري أو بعد إخطار عاجل مما يلحق ضررا بسمعة المصرف المالية<sup>(24)</sup>.

### المطلب الثاني

#### مخاطر السيولة والتصدي الاقتصادي لاهتزاز السيولة المالية

لجائحة كورونا آثار سلبية على السيولة النقدية في المؤسسات المصرفية فتلجأ إدارة هذه المؤسسات إلى عدة حلول قانونية واقتصادية تهدف إلى تعبئة الموارد المالية المتاحة من الأفراد أو الشركات والمؤسسات المختلفة التي تتمتع بفائض مالي وتوجيهها على شكل خدمات مصرفية متنوعة، كما تنتج عن اهتزاز السيولة مخاطر متنوعة ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناوله بالفرعين الآتين وكما يأتي:

### الفرع الأول

#### مخاطر عدم توافر السيولة المالية وأسبابها

ان عدم توافر السيولة النقدية لدى البنوك بسبب اهتزاز النظام البنكي وموازنته وانعدام التوافق الزمني بين أصوله وخصومه، يؤدي إلى مخاطر السيولة<sup>(25)</sup> المالية لدى البنوك تتمثل في عجز البنك عن توفر السيولة النقدية الكافية والمعقولة وفي الأوقات المحددة لها في العقود القانونية التي

<sup>(23)</sup> أزمة السيولة هي حالة الفرق الذي تصل لها المؤسسة المصرفية عندما تزداد المدفوعات الواجبة عليها عن إيراداتها خلال فترة زمنية معلومة، مما يؤدي الى اهتزاز مصداقيتها لدى عملائها من المودعين، وللمزيد انظر: علي سيد إسماعيل، مصدر سابق، ص18.

<sup>(24)</sup> طابي أيمن، الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017، ص34.

<sup>(25)</sup> عبدالغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002، ص162.

تم أبرامها مع عملائها من الأفراد والشركات، اذ يحدث عدم توافق بين الآجال الممنوحة واستحقاق العملاء ، وترتب هذه المخاطر توظيف الأموال في أموال ذات سيولة منخفضة ك شراء السندات طويلة الأجل أو أموال عقارية، ولغرض الإحاطة بالموضوع سوف نتناول أنواع المخاطر وأسبابها في النقطتين الآتيتين:

أولاً- أنواع مخاطر السيولة المالية<sup>(26)</sup>: تتمثل في المخاطر الآتية:

1- المخاطر السوقية: تنشط هذه المخاطر عندما يتعذر البنك بيع أو رهن احد أصوله طبقاً لسعر السوق المعتمد لانعدام قدرته على تسيلها في الأسواق .

2- المخاطر التمويلية: تنشط هذه المخاطر في حالة عدم قدرة البنك على مقابلة التدفقات النقدية المتوقعة الحالية والمستقبلية بقدرة عالية وكفاءة دون أي تأثير على الوضع المالي للبنك.

3- المخاطر العرضية: وهي المخاطر التي تنشأ بسبب الاستخدام المفاجئ لودائع العملاء، كما هو الحال في وباء كورونا الذي وقع بشكل مفاجئ واثّر على توقعات الطرفين البنك والعميل مما أدى إلى اختلال في التوازن العقدي بين الأطراف وتعرضها إلى مخاطر مالية.

4- ظاهرة التغيير المستمر وغير المستقر للأصول، اذ يؤدي إلى بالمؤسسة المصرفية إلى التنازل عن هذه الأصول عوض الاحتفاظ بها لتدني قيمتها السوقية ولا تحقق مردودية في الآجل القريب أو المتوسط<sup>(27)</sup>.

ثانياً-أسباب مخاطر السيولة المالية: تقع مخاطر السيولة المالية لسببين وكما يأتي:

1- الأسباب الداخلية: تتمثل هذه السباب بما يأتي:

أ- ضعف التخطيط للسيولة المالية وأدارتها نتيجة لعدم التناسق بين الموجودات والالتزامات من حيث تحديد آجال ومواعيد الاستحقاق<sup>(28)</sup>.

ب- سوء توزيع الموجودات الأمر الذي يؤدي إلى صعوبة التحول نحو الأرصدة السائلة. التحول المفاجئ لبعض الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

2- الأسباب الخارجية: والتي تتمثل بما يأتي:

<sup>(26)</sup> عتروس صونيا، مصدر سابق، ص36.

<sup>(27)</sup> عتروس صونيا، مصدر سابق، ص36.

<sup>(28)</sup> عبدالغفار حنفي، مصدر سابق، ص162.

أ- اللزمات الحادة التي تنشأ في أسواق المال المختلفة، مثل جائحة كورونا التي أدت إلى حدوث أزمة كبيرة في هذه الأسواق.

ب- بروز حالة الكساد والركود الاقتصادي الذي يطرأ على الاقتصاد القومي، وما ينتج عنه من آثار تتمثل في تعثر المشروعات الإنتاجية والاستثمارية وعدم قدرتها على تسديد التزاماتها تجاه البنوك المقرضة في المواعيد المحددة لها.

### الفرع الثاني

#### التصدي الاقتصادي لمخاطر السيولة المالية

لغرض تخفيف حدة المخاطر المالية والحد منها فيتم اللجوء إلى ما يأتي:

**أولاً-تنظيم وهيكلية التمويل:** لغرض تحقيق التوازن المالي بين الأرباح والخسائر تلجأ الإدارة إلى تقسيم مصادر الأموال وتوزيعها إلى مجموعات من الاستخدامات المتوفرة دون ربط استحقاقات وفائها وإعادة هيكلة التمويل والاستثمارات الأجنبية والمحلية .

**ثانياً-تخصيص مصادر التمويل حسب الاستخدامات:** نتيجة لجائحة كورونا المفاجئة فتلجأ إدارة المؤسسات المصرفية إلى تخصيص المصادر حسب الاستخدامات وبنسب معينة وكما يأتي:

1- تخصص الودائع الجارية والودائع لأجل والأرصدة المتوفرة والقروض قصيرة الأجل لدى المصرف بنسب يحددها المصرف .

2- الودائع للتوفير يتم تخصيصها للنقدية والأرصدة لدى المؤسسات المصرفية وكذلك القروض قصيرة الأجل والاستثمارات ذات المشاريع الاستراتيجية طويلة الأجل.

3- تخصص الأموال المملوكة مثل راس المال للأصول الثابتة للمصرف والاستثمارات ذات السيولة النقدية الكبيرة.

4- رصد عمليات المقاصة بين المصارف وبيان فيما إذا كان رصيد حسابه الجاري دائن لدى المصارف الأخرى وتسوية حساباته الجارية مما يزيد من أرصده النقدية وتؤدي إلى أحداث تغيير في توزيع السيولة المتاحة دون ان يؤدي إلى تغيير في الكمية الإجمالية للسيولة المصرفية ويشهد تحسناً في مركزه المالي<sup>(29)</sup>.

(29) عتروس صونيا، مصدر سابق، ص5.

**ثالثاً- توفير الاحتياجات النقدية الأولية:** بهدف توفير السيولة التشغيلية للمؤسسة المصرفية ومواجهة متطلبات العملاء اليومية والمستمرة والمتزايدة بسبب جائحة كورونا والتي تتمثل بالحسابات الجارية وتلبية طلبات الزبائن من أصحاب الودائع التي تستحق مواعيدها ويرغبون بسحبها بسبب تخوفهم من تفاقم اللازمة الصحية، وكذلك لمواجهة متطلبات السيولة القانونية التي يتم فرضها من قبل البنك المركزي.

**رابعاً- استخدام الاستثمار الوقائي:** والذي يتكون من أصول سهلة التحويل إلى نقدية، والذي يهدف إلى مواجهة طلب السحب النقدي المفاجئ وغير المتوقع بسبب هذه الجائحة وتوفير مقدار أكبر من السيولة النقدية كاحتياطي وليس البحث عن الأرباح، إذ يمثل إجراء وقائي احترازي.

**خامساً- تنويع الخدمات:** وتتمثل في تقديم المزيد من الخدمات المصرفية التجارية وتحريك السيولة النقدية مثل فتح الاعتمادات وخصم الكمبيالات ومنح القروض وإجارة الخزائن الحديدية وفتح الحساب الجاري، وكل هذه الخدمات التجارية تجربها المصارف لقاء عمولات وفوائد توفر من خلالها المؤسسات المصرفية لمواجهة الأمانة لكل احتمال سحب الودائع النقدية المحتملة من قبل العملاء بسبب تخوفهم من انهيار المركز المالي للمؤسسات المصرفية، فيقع على المصرف التصدي لتحقيق التوازن بينه وبين العملاء المترددين بين سحب السيولة أو بقائها لدى المصرف<sup>(30)</sup>.

**سادساً- التعامل بالأوراق المالية:** ومحاولة تأسيس شركات مساهمة من خلال المساهمة بكل أو جزء كبير من راس المال المتوفر لديه.

**سابعاً- الاتصال بالعملاء:** في حالة تخوف العملاء باستمرار جائحة كورونا ولجوئهم إلى السحب النقدي السريع وخاصة المودعين الكبار فيلجأ المصرف إلى الاتصال بهم وطمأنتهم ومعرفة أسباب سلوكهم المالي والتأكد هل السحب مؤقت ام دائم، فإذا استمر السحب على المصرف تغطية هذا السحب من الاحتياطي النقدي المتوفر لديه لحين تجاوز هذه اللازمة أملاً في زيادة تدفقاته المالية في المستقبل، أما في حالة استمرار الوباء الذي يصاحبه استمرار السحب النقدي المودع فعلى المصرف اللجوء إلى البنك المركزي وخصم الأوراق التجارية، أو يلجأ المصرف إلى سحب أرصده الموجودة لدى المصارف الأخرى.

(30) Ross and Peter , commercial bank management , ed, irwine , Mc Graw -hill , 1999, p161.

ثامناً-التخلص من الأصول ذات السيولة المرتفعة: من خلال تحويل هذه الأصول إلى نقود عن طريق اللجوء إلى الخصم، وبيع الأوراق التجارية وإعادة الخصم عليها، ومحاولة الاعتماد على الأسلوب التجميعي من خلال تجميع الأموال من مختلف المصادر مثل " ادخار ودائع تحت الطلب ، الاقتراض- " والبدء بتوظيف الأموال حسب أولويات معينة تلائم الوضع الراهن وتساهم في التقليل من هذه الآثار والاتجاه نحو الازدهار والربحية<sup>(31)</sup>.

تاسعاً-تدخل البنك المركزي، اذ يقوم بتزويد المؤسسات المصرفية بالنقد المطلوب، واعتماد سياسة رفع سعر الخصم وبيع السندات الحكومية في السوق المفتوحة ورفع نسبة الاحتياطي النقدي والقانوني لكي يساهم في زيادة ارصدة المصارف النقدية ويوسع سيولتها<sup>(32)</sup>.

ونرى بان "جائحة كورونا" قد خلفت أزمة اقتصادية وحدوث هبوط اقتصادي عام، مع التيقن بعدم العلم بمدة انقضائها في الوقت الراهن والقريب، فقد اقلت بانعكاساتها السلبية على المؤسسات المصرفية ونوع من عدم استقرار السيولة النقدية لديها، وقد تلجأ المؤسسات المصرفية إلى كبح الاقتراض للحد من الخسائر المحتملة والنقص المستمر والمتوقع في السيولة النقدية، مع تراجع في تدفقات العملة الصعبة نتيجة الانهيار السريع لأسعار النفط وزيادة في القروض المتعثرة ، وضرورة اتباع تدابير نقدية ومالية تساهم في تهيئة الظروف الملائمة لتحقيق التوازن النقدي وتحقيق الانتعاش الاقتصادي.

(31) طابى أيمان، مصدر سابق، ص35.

(32) ريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، أترك للطباعة والنشر والتوزيع ، مصر ، 2009، ص182.

## الخاتمة

بعد دراستنا لموضوع تأثير السيولة المالية في المؤسسات المصرفية بـ"جائحة كورونا" تم التوصل إلى جملة من الاستنتاجات والمقترحات وكما يأتي:

### أولاً- الاستنتاجات

- 1- ان جائحة كورونا المفاجئة أدت إلى عجز المؤسسات المصرفية بالاحتفاظ بالسيولة النقدية الكافية، اذ يُعد توافر السيولة المالية في المؤسسات المصرفية من اكبر التحديات التي تواجهها، وصعوبة التوفيق بين متطلبات السيولة الواجب الاحتفاظ بها لتنفيذ طلبات العملاء وإشباع رغباتهم المالية وبين اعتبارات الأرباح التي تسعى المؤسسات المصرفية لتحقيقها.
- 2- نتيجة لهذه الجائحة تعرضت المؤسسات المصرفية إلى خسائر كبيرة تتمثل في عدم قدرة العملاء بالوفاء بالتزاماتهم تجاهها لعدم توافر السيولة النقدية لديهم أو بسبب سياسة الدولة الاقتصادية الهادفة بالتخفيف عن كاهل المواطن وتأجيل مواعيد التسديد أو الغاء الفوائد أو تقليل نسبها مما انعكس سلباً على المؤسسات المصرفية لعدم توافر السيولة الكافية لتنفيذ ما بذمتهم من التزامات تجاه الغير الذي يؤدي إلى ضعف الثقة المالية بالمؤسسات المصرفية.
- 3- نلاحظ السعي الجاد من قبل المؤسسات المالية احتواء أزمة جائحة كورونا وتخفيف حدتها واتخاذ إجراءات حاسمة لإرجاع المراكز المالية والسيولة النقدية التي تعرضت للاهتزاز.

### ثانياً-المقترحات

في ضوء الاستنتاجات الآتية نقترح ما يأتي:

- 1- احتفاظ المؤسسات المصرفية بأصول بسيولة نقدية لمواجهة التقلبات المفاجئة كجائحة كورونا مثلاً والاحتفاظ بأصول نقدية واتباع الأسس القانونية اللازمة لمنح الائتمان، ووضع ضوابط وأحكام للخدمات المقدمة .
- 2- إيجاد التوازن بين المؤسسات المصرفية المتعاقدة مع العملاء بين ما تمنحه من ضمانات وحوافز وبين إمكانية تحقيق السيولة النقدية لمواجهة طلبات العملاء وإشباع حاجاتهم المالية المتنوعة وبذل الجهود المالية والاقتصادية لمواجهة هذه الوباء.



3- على المؤسسات المصرفية الاستعداد للتقلبات المفاجئة أو حدوث أزمات مالية أو صحية وتدارك آثارها وانعكاساتها السلبية على المصرف والعميل، كون هذه الاستعدادات يمنحها التغلب على السلبات المصاحبة لها وتعزيز ثقة المودعين والمقرضين والتأكيد على إمكانية عدم تعرض مصالحهم المالية للخسائر وإعادة الثقة بالمركز المالي للمؤسسات المصرفية وتنمية السيولة والودائع والاستثمارات.

4- على السلطات القانونية وفي إطار السياسة النقدية للدولة وبمظاهرها المختلفة وإصدار القوانين اللازمة لمواجهة جائحة كورونا والاحتفاظ بمعدلات نمو واستقرار سعر النقد والعمل على توازن السياسة المالية للمؤسسات المصرفية، والمحافظة على القوة الشرائية والاستقرار النقدي المتمثل في خفض معدلات التضخم.

5- على المؤسسات المصرفية تركيز نشاطها المالي المتعلق بتوفير السيولة النقدية والمحافظة على الموازنة بين تحقيق وإشباع رغبات العملاء المالية والاحتفاظ بالسيولة النقدية الكافية لمواجهة الحالات الطارئة.

المصادر

• القرآن الكريم

أولاً- الكتب

1- احمد فريد مصطفى، محمد عبد المنعم غفار، الاقتصاد النقدي المصري، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.

2- رمضان احمد محمد الروبي، مشكلة نقص السيولة بين القانون الوضعي والشريعة الاسلامية، دار آمون للطباعة والنشر، القاهرة، 2002.

3- ريس حدة، دور البنك المركزي في إعادة تجديد السيولة في البنوك الإسلامية، أترك للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2009.

4- سوران سمير ديب، إدارة الائتمان، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، عمان، الاردن، 2012.

5- صبحي تادرس قريضة، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة، بيروت، 1983.

6- عبدالحميد طلعت اسعد، إدارة البنوك التجارية واستراتيجية التطبيق، مكتبة عين شمس، القاهرة، 1991.

7- عبدالغفار حنفي، إدارة المصارف، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر، 2002.

8- علي سيد اسماعيل، مصادر توفير السيولة في البنوك الاسلامية، دار التعليم الجامعي، الاسكندرية، د.س.ن.

9- فؤاد هاشم عوض، اقتصاديات النقود والتوازن النقدي، دار النهضة العربية، القاهرة، 1976.

10- مجدي ناقد الاسيوطي، معاجم المصطلحات المصرفية والمالية" انكليزي-فرنسي-عربي" مطابع الاهرام التجارية ، القاهرة، 1988.

11- محمد بن مكرم بن منظور، لسان العرب، دار المعارف، القاهرة، مادة(سيل) .

12- محمود يونس عبدالمنعم محمد مبارك، أساسيات علم الاقتصاد، الدار الجامعية، مصر، د س ن.

13- مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والبنكي، الدار الجامعية، مصر، 1985.

ثانياً-اطارح الدكتوراه ورسائل الماجستير

1- عبدالرحيم محمد عبدالرحيم، السيولة النقدية ودورها في رفع كفاءة المصارف التجارية، رسالة ماجستير، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة أفريقيا العالمية، 2018.

2- عتروس صونيا، أدوات إدارة السيولة في البنوك ودورها في التخفيض من خطر السيولة-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة ام البواقي، الجزائر، 2015.

3- طابي أيمن، الموازنة بين السيولة والربحية في البنوك التجارية-دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA ، رسالة ماجستير في العلوم التجارية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2017.

ثالثاً - القوانين والقرارات

1- قانون البنك المركزي العراقي رقم 56 لسنة 2004.

رابعاً-المصادر الأجنبية

1- world Health organization. Corona virus disease(2019) ,(COV ID-19) situation Report 5q. Mar19th, 2020,(accessed on March 21 st 2020) [http://www.who-in-situation-reports/20200319-sitrep5q\\_covid\\_19](http://www.who-in-situation-reports/20200319-sitrep5q_covid_19).

2-Ross and Peter, commercial bank management , ed, irwine , Mc Graw-hill , 1999,.

### خامساً-المواقع الإلكترونية

- <sup>1</sup>- هديل تيسير شراري، ما معنى السيولة في الاقتصاد، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، وآخر زيارة في 2020/6/20، <https://mawdoo3.com/>
- <sup>2</sup>- د. الأخضر أبو علاء عزي، الواقعية النقدية في بلد بترولي، مؤلف منشور على الموقع الإلكتروني، وآخر زيارة في 2020/6/20، ص52. Book5.google.id
- <sup>3</sup>- حسن مسعود، شركات تحتفظ بسيولة دافئة، مقال منشور على الموقع الإلكتروني، وآخر زيارة بتاريخ 2020 /6/20 <https://hawamer.com/>